هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

سوق رأس المال الفلسطيني

نشرة ربعية تصدرها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

الربع الثاني (نيسان – حزيران ٢٠٢١)

2021

العدد الثاني عشر

2021

العدد الثاني عشر

سوق رأس المال الفلسطيني

المحتويات

كلمة العدد	4
تطورات القطاعات	6
قطاع الأوراق المالية	7
قطاع التأمين	11
قطاع التأجير التمويلي	13
التوعية المالية	16
الشمول المالي في فلسطين	21
أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال	25

كلمة العدد

براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال

يشرفني أن أقدم لكم الإصدار الجديد للعدد الثاني عشر من النشرة الربعية التي دأبت الهيئة على إصدارها بشكل ربعي لمتابعة آخر التطورات الحاصلة في القطاع المالي غير المصرفي. ويغطي هذا العدد الربع الثاني من العام 2021.

وتستمر الهيئة في جهودها الرامية إلى النهوض بقطاعات سوق رأس المال، حيث أطلقت الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين، بالشراكة مع سلطة النقد الفلسطينية، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC). ويعتبر هذا الإطار الخطوة الأولى على طريق تطوير الخدمات المالية الإسلامية في فلسطين، وجاري العمل على وضع الخطط اللازمة للتنفيذ على أرض الواقع من أجل تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة من هذا المشروع، وتوفير الاستثمارات والأدوات المالية الإسلامية داخل فلسطين، بما يجعل فلسطين جاذبة للاستثمارات المالية بشكل عام، والإسلامية بشكل خاص.

من جهة أخرى، منحت الهيئة عدم ممانعة لتطبيق "مسلك" المقدم من قبل شركة نافياتكس لتكنولوجيا المعلومات، وذلك كأول ابتكار في تكنولوجيا التأمين، ويأتي ذلك انعكاساً وتتويجاً لجهود الهيئة في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية.

وفيما يخص الشمول المالي في فلسطين، عقدت اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين اجتماعها الرابع من خلال منصات التواصل الافتراضي، وجرت خلال الاجتماع مناقشة ما تم إنجازه خلال العام الثاني من عمر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، واستعراض آخر المستجدات.

وفـي النهايـة، أود التأكيد علـى أن المعيقات والتحديات التي تواجه عمـل الهيئة، لن تجعلها تحيد عـن مواصلـة تنفيذ سياسـتها التي تتمثل في توفير المقومات الأساسـية الكفيلـة بتعزيز البنية التشـريعية والمهنية لقطاعات سـوق رأس المال واستقرارها.

تطورات
القطاع المالي غير المصرفي

قطاع الأوراق المالية

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس عند حاجز 539.9 نقطة مع نهاية الربع الثاني من العام 2021، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 15.8 % عن إغلاقه نهاية الربع الأول من العام نفسه، و14.7 % عن إغلاقه نهاية الربع الثاني من العام 2020. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)

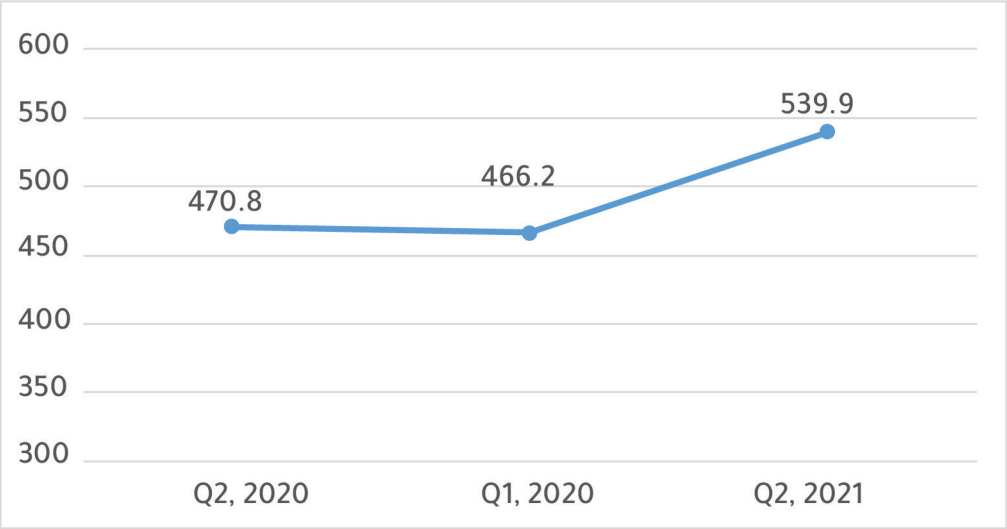

إحصائيات وبيانات التداول

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثاني 2020	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2021
عدد جلسات التداول	40	61	60
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	7.5	22.8	49.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	15.3	49.0	90.0
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,437.1	3,451.3	3,926.4
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	0.4	0.8	1.5
عدد الصفقات	3,273	5,455	8,661
إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	70,104	69,954	70,038
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	% 22.1	% 22.2	% 25.2
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	% 0.1	% 0.3	% 0.6

* تم الاستناد إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2020.

شهد إجمالي أحجام وقيم التداول مع نهاية الربع الثاني من العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً قدره 119 %، و83.8 %، على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع السابق (الربع الأول) من العام 2021، وارتفاعاً قدره 566.7 %، و487.2 %، على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (الربع الثاني) من العام 2020. ويقود هذا الارتفاع في أحجام وقيم التداول كلٌّ من قطاعي البنوك والصناعة. من جهة أخرى، شهدت القيمة السوقية نمواً قدره 13.8 %، و14.2 %، مع نهاية الربع الثاني من العام 2021، مقارنةً مع نهاية الربعين السابق والمناظر على التوالي، حيث ارتفع مؤشر القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب ثلاث نقاط عما كان عليه في نهاية الربع السابق، حيث بلغت تلك النسبة 25.2 % في نهاية الربع الثاني

من العام 2021. ويعزى الارتفاع الملحوظ في أنشطة التداول نهاية الربع الثاني من العام 2021 مقارنةً بما كان عليه نهاية الربعين السابق والمناظر، لأنّ الربع السابق شهد وضعاً سياسياً واقتصادياً صعباً إثر العدوان الأخير على قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى ضعف جانب الطلب على الأوراق المالية نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار فيها. كما أنّ الربع المناظر من العام السابق شهد تعليق التداول في بورصة فلسطين بتاريخ 2020/3/23 لغاية 2020/5/3 كإجراء احترازي نتيجة انتشار فيروس كورونا. هذا بالتزامن مع ارتفاع أسعار أسهم معظم الشركات المدرجة نهاية الربع الثاني من العام 2021، على رأسها سهم شركة الاتصالات الفلسطينية ومصانع الزيوت النباتية.

شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

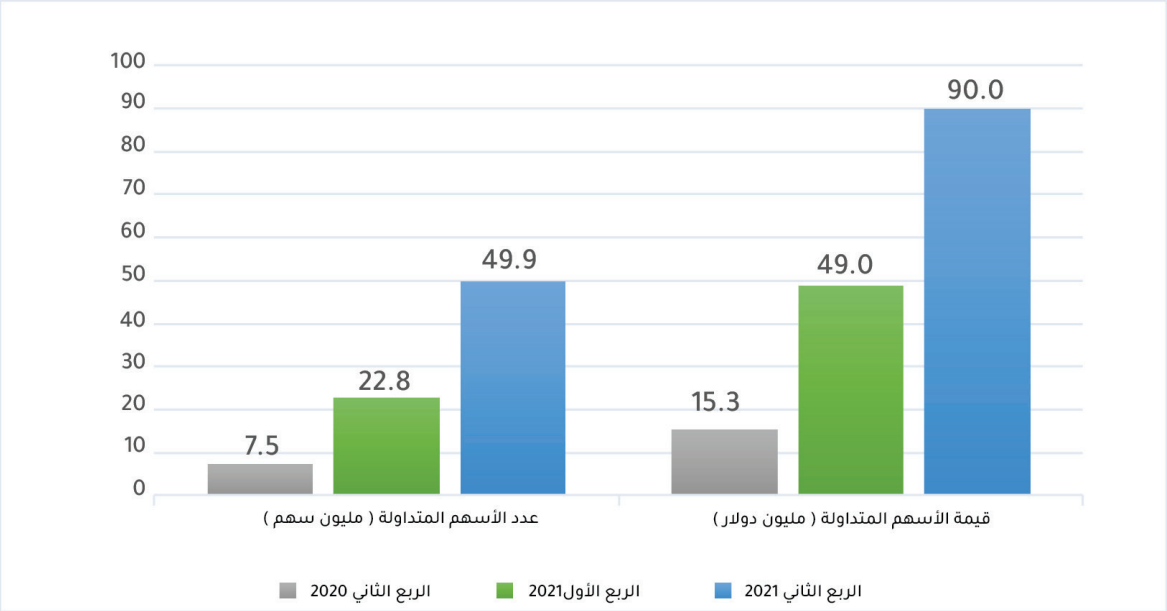

يوضح الشكل (3) صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات.

ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 42.6 % (1,676.2 مليون دولار)، في حين بلغت حصة الأفراد 25.6 % (1,006.9 مليون دولار).

شكل 3: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثاني 2021 (مليون دولار)

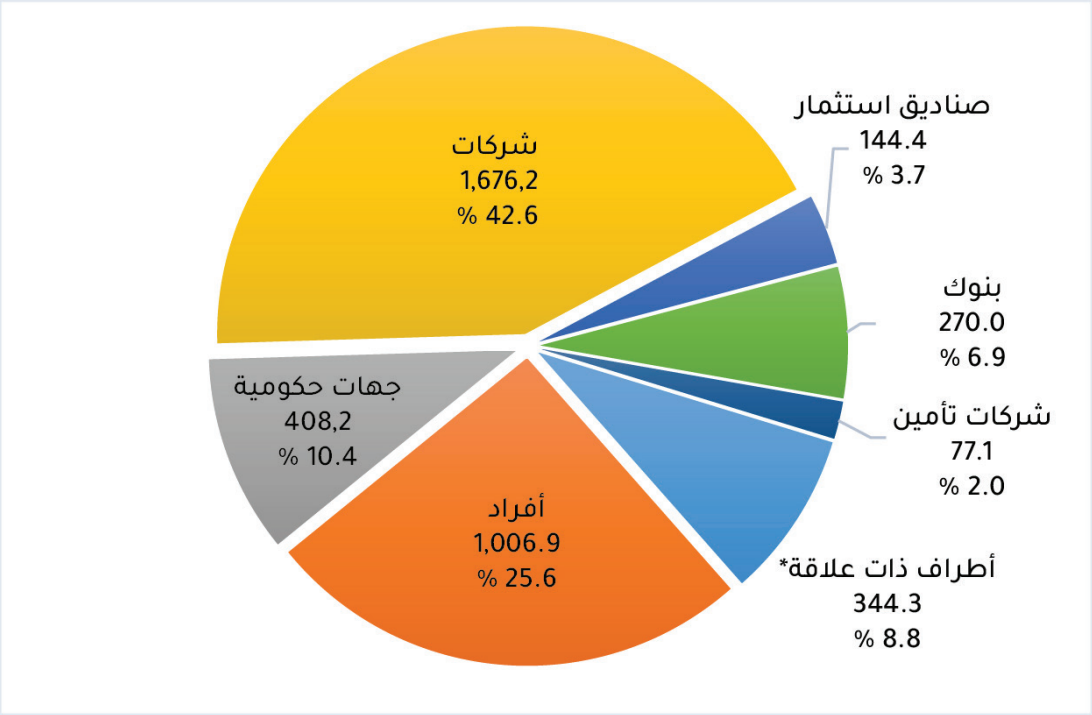

أشخاص ذوو علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل (4) عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم 64,507 مساهمين كما في نهاية الربع الثاني من العام 2021، وكما يوضح الشكل، فإن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 4: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كما في نهاية الربع الثاني من العام 2021 وفق الجندر والتوزيع الجغرافي

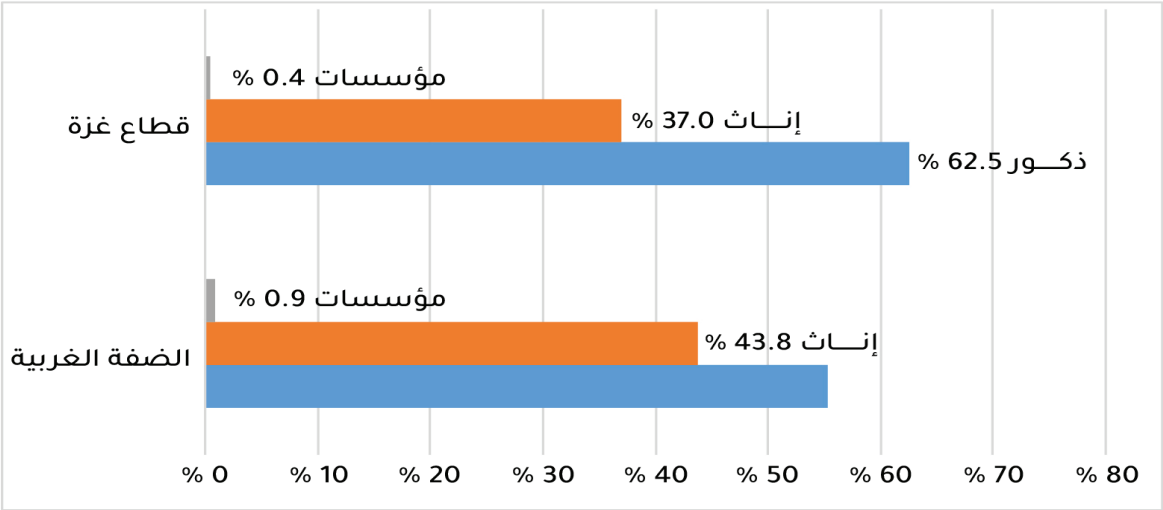

قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية الربع الثاني من العام 2021. كما بلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) كما في نهاية الربع الثاني من العام 2021 ما قيمته 81.7 مليون دولار، بانخفاض بلغت نسبته 12.4 % عما كانت عليه نهاية الربع السابق من العام نفسه. ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع، فيما شهد صافي التعويضات المتكبدة للقطاع والبالغة 48.6 مليون دولار ارتفاعاً قدره 8 % مقارنةً مع نهاية الربع الأول من العام نفسه. من جهة أخرى، بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين 215.3 مليون دولار، تتصدرها الاستثمارات العقارية بما نسبته 41.7 % من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربعين الأول والثاني من العام 2021 لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.[1]

جدول 2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثاني 2020	الربع الأول 2021*	الربع الثاني 2021*
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	71.6	93.3	81.7
صافي الأقساط المكتسبة	61.4	72.2	67.7
إجمالي استثمارات شركات التأمين	238.3	215.4	215.3
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(38.7)	(45.0)	(48.6)

* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

1- تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إجراء مقارنة ربعية بخصوص المؤشرات المالية لقطاع التأمين مع الربع المناظر، وذلك لعدم تجانس البيانات، حيث إن البيانات المتعلقة بالربعين الأول والثاني من العام 2021، لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

يشير الجدول (3) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية، حيث بلغت نسبة الاختراق التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، مع نهاية العام 2020 ما نسبته 2 %، أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فقد بلغت نهاية العام 2020 ما يقارب 59 دولار أمريكي.

جدول 3: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2017	% 1.6	53.4
2018	% 1.7	56.8
2019	% 1.8	60.0
2020*	% 2.0	58.7

* البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين-أولية.

قطاع التأجير التمويلي

تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية الربع الثاني من العام 2021. وبلغت قيمة إجمالي استثمار عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 25.3 مليون دولار، بواقع 498 عقداً، وذلك في نهاية الربع الثاني من العام 2021، وهذا يمثل ارتفاعاً قدره 15 % و28.7 % في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي على التوالي مقارنةً مع نهاية الربع الأول من العام نفسه، ومع الربع المناظر من العام السابق، كما يلاحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً قدره 175 % و137 % في قيمة وعدد العقود على التوالي. ويعزى الارتفاع الملحوظ في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني من العام 2021، مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2020، إلى عودة الحياة الاقتصادية تدريجياً لطبيعتها، حيث شهد العام 2020 إغلاق العديد من

القطاعات الاقتصادية، بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، الذي أثر بشكل سلبي على أداء الشركات، وسبب انخفاضاً في حجم نشاطها في حينه.

شكل 5: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

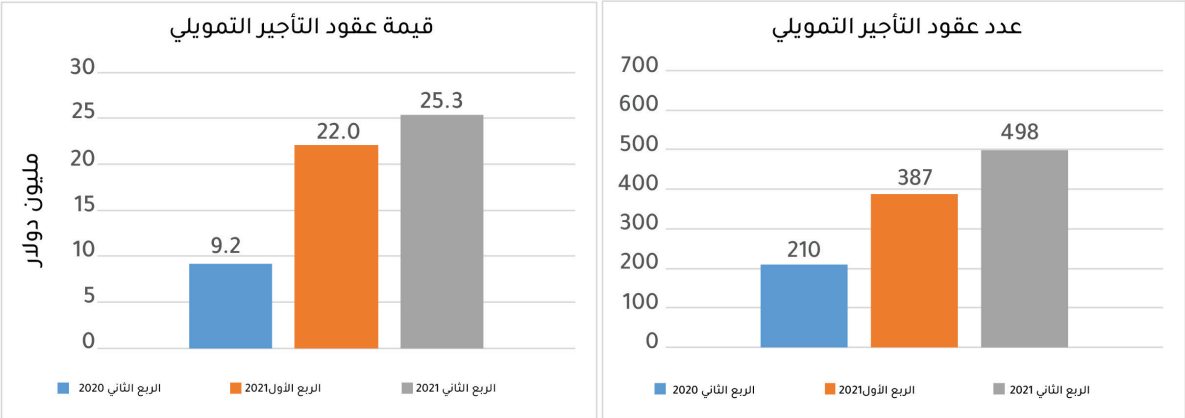

2021، ما زال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38.9 %، تليها مدينتا نابلس والخليل بنسبة 14.3 % و10.4 % على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل 6).

شكل 6: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثاني من العام 2021

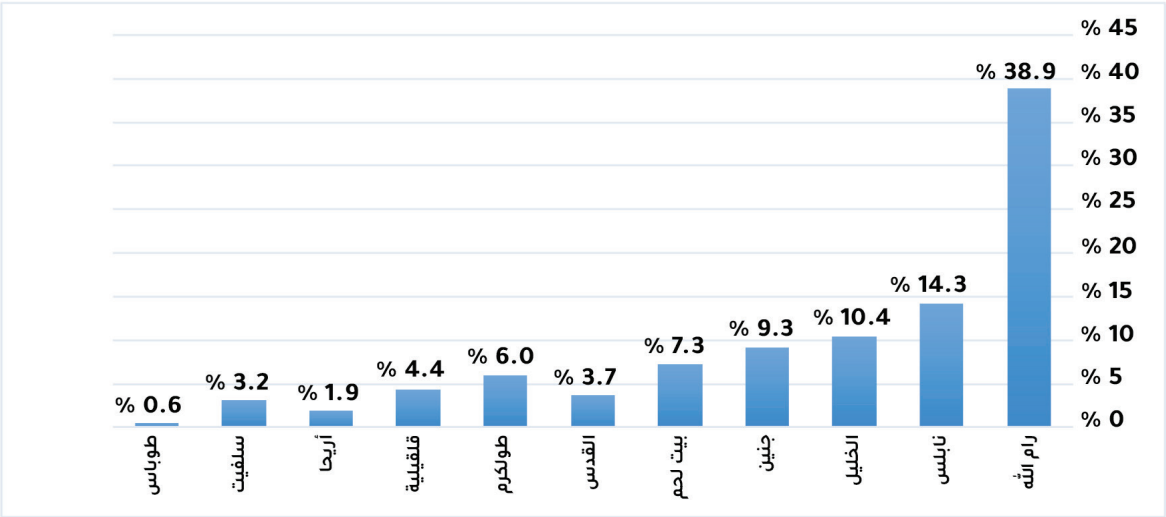

ما زالت المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر (51.1 %) من محفظة التأجير التمويلي كما في نهاية الربع الثاني من العام 2021. ويعود السبب في ذلك

إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما الشاحنات والمركبات الثقيلة والمركبات للأغراض التجارية، فاستحوذت على ما نسبته 43 %. وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات)، فبلغت نسبتها 5.9 % (انظر الشكل 7).

شكل 7: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما في نهاية الربعين الأول والثاني من العام 2021

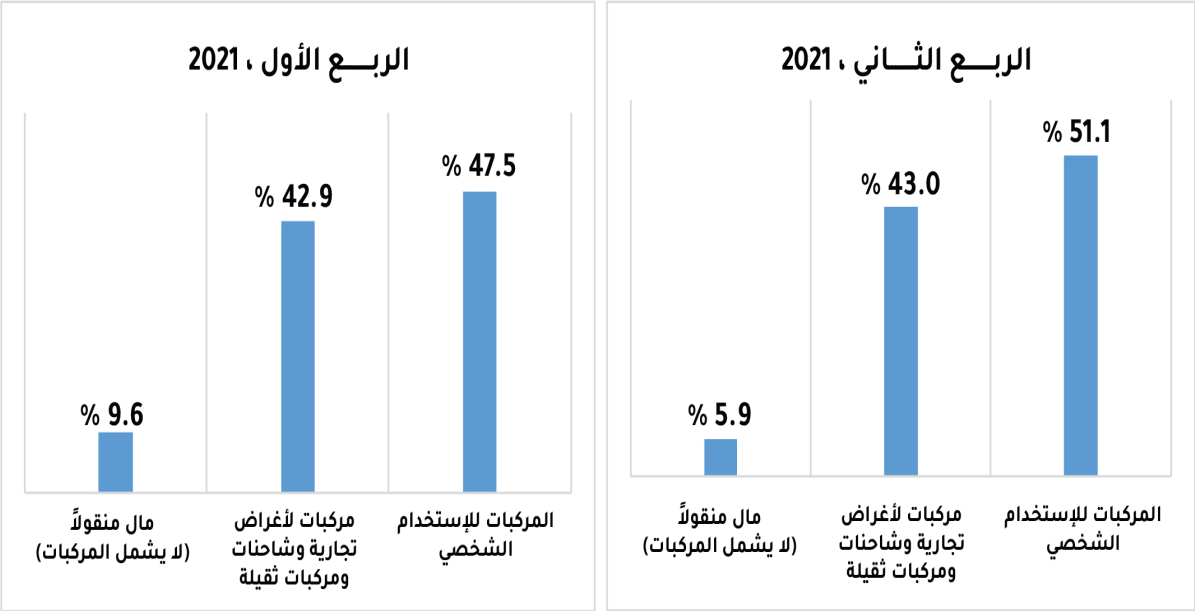

يلاحظ من الشكل رقم (8) أن 77.9 % من عدد العقود المسجلة تعود إلى أفراد، وذلك في نهاية الربع الثاني من العام 2021.

شكل 8: طبيعة المستأجرين حسب عدد العقود كما هو في نهاية الربع الثاني من العام 2021

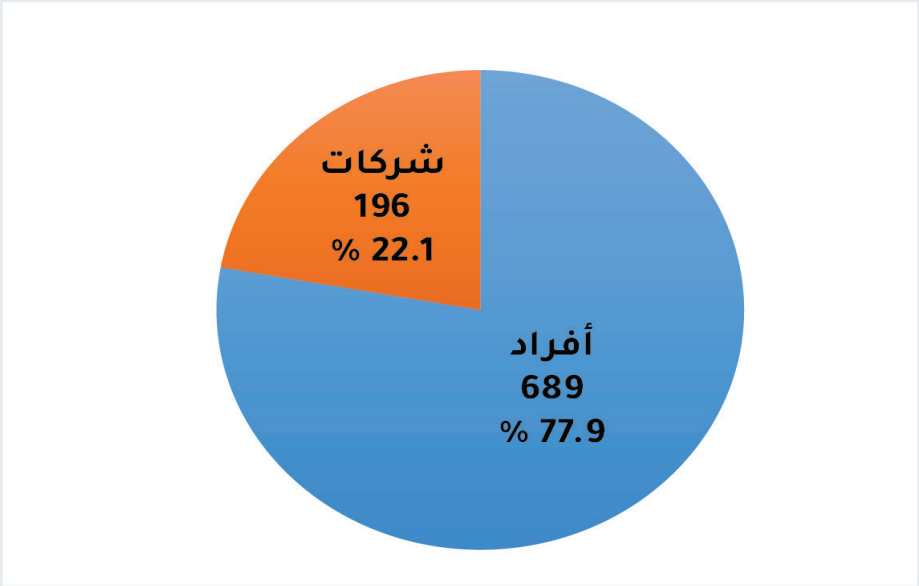

التوعية المالية

رسائل توعوية

قطاع التامين

عليك إبلاغ شركة التأمين بأي تغيرات في طبيعة الخطر وحجمه، حتى تضمن قبول الشركة الخطر والتقييم السعري الجديد له.

قطاع الأوراق المالية

اطلب/ي من شركة الأوراق المالية تعزيز نتيجة الأوامر التي طلبت تنفيذها. يجب أن تزودك الشركة بكشف حساب دوري كل ثلاثة أشهر على الأقل، كما يمكنك طلب كشف حساب في أي وقت من الشركة.

قطاع تمويل الرهن العقاري

إذا كان سعر الفائدة ثابتاً، اعلم أنه لا يتغير طوال فترة القرض.

قطاع التأجير التمويلي

اعلم / ي أن التزاماتك قطعية ومستقلة بمجرد الدخول في اتفاقية التأجير.

مصطلحات توعوية

قطاع التامين

إصابة شخصية Personal Injury

قصد بها الأذى الذي يلحق بالشخص بما في ذلك التشهير (القذف والقدح) والإصابة الشخصية. بهذا المفهوم هي أوسع نطاقاً من الأضرار البدنية. وتحوطاً ضد توفير غطاء تأميني موسع، فإن شركة التأمين تحدد مسؤوليتها بالأضرار البدنية فقط.

قطاع الأوراق المالية

الاحتياطي الإجباري

مبلغ يتم اقتطاعه من الأرباح الصافية التي تحققها الشركة. ويحدد قانون الشركات نسبة الاقتطاع بالإضافة إلى الجوانب الأخرى الخاصة بالاحتياطي الإجباري كالتوقف عن الاقتطاع عند بلوغه نسبة معينة من رأسمال الشركة.

قطاع تمويل الرهن العقاري

التنفيذ على العقار:

الإجراء القانوني الذي يتم عند تعثر المقترض، حيث يتم بيع العقار المرهون (وفقاً للقوانين السارية). بمعنى آخر، الإجراء القانوني الذي ينهي جميع حقوق ملكية المقترض المتعثر في العقار، وذلك لأنه لا يستطيع أو لا يرغب في سداد أقساط قرض الرهن العقاري حسب الجدول أو أخل ببنود اتفاقية قرض الرهن العقاري.

قطاع التأجير التمويلي

المنقولات الخاصة:

المنقولات التي تقضي التشريعات السارية تسجيلها لدى الجهات المختصة، وتشمل المركبات والسفن والطائرات.

أسئلة شائعة وإجابات

قطـــاع التـــامين

من الجهة التي تتكفـل بدفع مصاريف التقاضي الناتجة عن الدعاوى التـي تقـام على أسـاس المسـؤولية ضـد المؤمـن له فـي تأمين المسؤولية المدنية؟

تنص المادة (٤٤) من قانون التأمين رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٥، على التالي:
يتكفل المؤمن بمصاريف التقاضي الناتجة عن كل دعوى تقام على أساس المسؤولية ضد المؤمن له.

قطـــاع الأوراق الماليـــة

ما المقصود بمصطلح الهامش الأولي؟

المبلغ الذي يودعه العميل في حساب التمويل على الهامش وفق النسبة المقررة من القيمة السوقية للأوراق المالية بتاريخ الشراء.

قطـــاع تمويل الرهن العقـــاري

كيف يقوم البنـك بتحديد قيمة القرض إلى قيمة العقار؟

نسبة "قيمة القرض إلى قيمة العقار" هي من المقاييس المستخدمة في التقييم لدى البنوك، وهي من العوامل التي تحدد حجم القرض (إضافة إلى قدرة المقترض على دفع أقساط القرض إلى حد معين)، إن التقدم بطلب قرض الرهن العقاري يعني السـعي من أجل شـراء بيت محدد، وسـوف يطلب البنك من المشتري تغطية تكاليف تخمين البيت حتى يكون على إطلاع على سعر الضمان أو الرهن المقابل لقرض الرهن العقاري الذي سـيمنحه. تقتضي متطلبات سلطة النقد الفلسـطينية أن لا تتجاوز تغطية البنك ٨٥٪ من قيمة البيت.
وتقوم غالبية البنوك باعتماد القيمة الأقل من بين قيمة تخمين البيت أو السعر المحدد للبيع، وذلك عند تحديد نسبة قيمة القرض إلى قيمة العقار.

قطـــاع التأجيـــر التمويلـــي

ما المقصود بمصطلح مجمع الاستهلاك في التأجير التمويلي؟

هو مصطلح يسـتخدم فـي التقارير المالية للإشـارة إلى الحسـاب النظامي للأصـول الذي يبيـن إجمالي مصاريف استهلاك الأصل منذ شرائه.

الشـــمول المالـــي في فلسطين

Financial Inclusion in Palestine

على الرغم من التحديات التي فرضتها الجائحة والأزمات التي صاحبتها مثل أزمتي المقاصة، والتداعيات التي تلتها على القطاعات المختلفة، ومنها القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، فلقد واصلت الهيئة جهودها لتحقيق أهداف الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي تهدف، بشكل أساسي، إلى زيادة نسبة الشمول المالي في فلسطين، لتصبح 50 % مع نهاية العام 2025، وأدناه بعض التطورات الحاصلة خلال الربع الثاني من العام 2021:

- **عقد الاجتماع الرابع للجنة الوطنية للشمول المالي**

عقدت اللجنة الوطنية للشمول المالي اجتماعها الرابع في الثلاثين من أيار من العام 2021. جرت خلاله مناقشة مجموعة من المواضيع التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في فلسطين. وجاءت مخرجات الاجتماع على شكل مجموعة من التوجهات، التي شملت تفعيل دور القطاع الخاص في عمليات تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية من قبل الفئات المهمشة في المجتمع، إضافة إلى تقليل نسب الإقصاء المالي من خلال مواءمة التشريعات والأنظمة التي تصدرها الجهات الحكومية مع مساعي الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف إلى توسيع قاعدة الشمول المالي.

الشمول المالي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

- **الرقابة والتقييم**

عملت اللجنة الفنية للشمول المالي على متابعة تنفيذ أنشطة الرقابة والتقييم المرتبطة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، ومنها الإعداد لعملية التقييم التي من المتوقع أن تتم خلال النصف الثاني من العام 2022، من خلال دراسة مسحية شاملة لواقع الشمول المالي في فلسطين، التي لها دور كبير في تحديد مسار تنفيذ الاستراتيجية، والتأكد من أنها تسير وفقاً لخطة

العمل، ولاتخاذ الإجراءات والتعديلات اللازمة إن وجدت. كما قامت اللجنة الفنية بالبحث عن إمكانية تطوير أدوات قياس ومؤشرات جديدة للشمول المالي في فلسطين، وبخاصة مع وجود وفرة أكثر في المعلومات من جانب العرض (المؤسسات المالية) مقارنةً بما تمت دراسته خلال العام 2016، تحديداً في جانب التكنولوجيا المالية (Fintech)، حيث زاد الاعتماد على الوسائل التكنولوجية، مؤخراً، بشكل ملحوظ، وبخاصة خلال جائحة كورونا التي مر بها العالم والبلاد منذ بداية العام 2020، والتي جعلت من استخدام الوسائل التكنولوجية أمراً لا بد منه في مختلف القطاعات، من ضمنها القطاع المالي، ما ساهم، بشكل كبير، في تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة وزيادة دور التكنولوجيا في القطاع المالي، الأمر الذي يستدعي أن يتم النظر في عدد وحجم المعاملات التي تتم عبر الوسائل التكنولوجية.

من جهة أخرى، من المقرر البدء بعملية التقييم المجتمعي خلال الربع الرابع من العام 2021، التي نصت عليها الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تحت بند الرقابة والتقييم، وذلك بغرض إطلاع المجتمع على إنجازات الشمول المالي، وسير عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

الشمول المالي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

- **اعتماد وإطلاق مؤشرات الشمول المالي للعام 2020**

تهتم الهيئة بالقراءة المستمرة للتقدم الحاصل على مخرجات أنشطة الخطة التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025، حيث قامت الهيئة باحتساب مؤشرات الشمول المالي للعام 2020 الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي، وذلك استناداً إلى مؤشرات دولية معتمدة مع مراعاة السياق المالي الفلسطيني، بحيث تنبثق هذه المؤشرات من ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، وهي الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية

(Access)، واستخدام هذه المنتجات والخدمات (Usage)، والقدرات المالية للمواطنين (Capability Financial)، وتساهم هذه المؤشرات في قياس مستوى الشمول المالي في فلسطين، وتقديم صورة واضحة عنه، ما يتيح الفرصة إلى مقارنة واقع الشمول المالي في فلسطين مع السنوات السابقة من جهة، ومع الدول الأخرى من جهة أخرى.

الشـــمول المالـــي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

أخبار وقرارات
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

• إطلاق الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين

الأيام
الجمعة - ٢٠٢١/٤/٣٠ الموافق ١٨ رمضان ١٤٤٢هـ العدد ٩١٣٤ السنة السادسة والعشرون

"سوق رأس المال" تطلق إطاراً استراتيجياً للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين

رام الله - "الأيام": أطلقت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، أمس، الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين، بالشراكة مع سلطة النقد وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

وقالت الهيئة إن هذا الإطار يعد الخطوة الأولى على طريق تطوير الخدمات المالية الإسلامية في فلسطين، ويجري العمل على وضع الخطط اللازمة للتنفيذ على أرض الواقع من أجل تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة من هذا المشروع، وتوفير الاستثمارات والأدوات المالية الإسلامية داخل فلسطين، بما يجعل فلسطين جاذبة للاستثمارات المالية بشكل عام، والإسلامية بشكل خاص.

وأكد وزير الاقتصاد خالد العسيلي، في كلمة خلال فعالية إطلاق الإطار الاستراتيجي عبر تقنية "زووم"، إن التمويل الإسلامي يعاني من معيقات تتمثل بمحدودية أساليب وصيغ التمويل وضعف حجم رأس المال في هذا القطاع، مشيراً إلى ضرورة البحث لاستحداث صيغ وأساليب إسلامية لتمويل المشاريع التنموية لسد الفجوة في تمويل المشاريع التنموية.

وأوضح العسيلي أن معظم المنشآت الصغيرة والعائلية لا تتعامل مع البنوك التقليدية، وبناء عليه يمكن توجيههم للحصول على التمويل من خلال نماذج البنوك الإسلامية.

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، نبيل قسيس، إن إطلاق هذا الإطار يأتي في سياق تطبيق الخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام ٢٠٢١ - ٢٠٢٥، التي تضم برنامجا رئيسا للنهوض بخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كإصدار الصكوك الإسلامية، وتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة لعمل الإجارة في قطاع التأجير التمويلي، وتوسيع خدمات التأمين التكافلي، وإعداد مؤشر إسلامي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، إضافة إلى خلق البيئة الممكنة اللازمة لزيادة الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية في فلسطين.

من ناحيته، اعتبر محافظ سلطة النقد فراس ملحم تطوير الخدمات المالية الإسلامية وإطلاق منتجات جديدة والوصول إلى قاعدة مستفيدين أوسع "أولوية نسعى جميعاً لتحقيقها، سواء في سلطة النقد أو في هيئة سوق رأس المال، من أجل الوصول إلى هذه الغاية، اعتمدنا استراتيجيات منبثقة عن التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي".

وبين ملحم أن العمل المصرفي المتفق مع الشريعة الاسلامية نمى بشكل لافت منذ ٢٠١٤، واستحوذت أصول المصارف الإسلامية في فلسطين على ما نسبته ١٧,٧٪ من أصول الجهاز المصرفي العام ٢٠٢٠.

وقال مدير الخدمات الاستشارية في الأسواق المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى مؤسسة التمويل الدولية رياض نوار إن توسيع سوق الخدمات المالية الإسلامية سيدعم التنمية في الاقتصاد الفلسطيني.

وأشار نوار إلى أن ثلث المواطنين الفلسطينيين والأعمال يتجنبون الاقتراض من البنوك لأسباب دينية، فيما توفر الخدمات المالية الإسلامية قناة مهمة لسد هذه الفجوة، ومساعدة أصحاب المشاريع الريادية لخلق فرص عمل وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية.

وتخلل اللقاء حلقة نقاش فنية تحدث فيها مدير الشؤون القانونية في هيئة سوق رأس المال أمجد قبها، ومشرف الرقابة المصرفية لدى سلطة النقد إياد نصار، والممثل المقيم لمؤسسة التمويل الدولية في العراق بلال الصغير.

• هيئة سوق رأس المال تمنح أول عدم ممانعة لشركة تكنولوجيا مالية في مجال التأمين

"سوق رأس المال" ترخص أول شركة تكنولوجيا مالية في قطاع التأمين

رام الله - "الأيام": أعلنت هيئة سوق رأس المال، أمس، منح أول ترخيص لشركة تكنولوجيا مالية في قطاع التأمين.

فقد منحت الهيئة رسالة عدم ممانعة لتطبيق "مسلك"، من قبل شركة "نافياتكس" لتكنولوجيا المعلومات، وذلك كأول ابتكار في تكنولوجيا التأمين، ويأتي ذلك انعكاساً وتتويجاً لجهود الهيئة في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية وإطلاق منصة ابتكر الرقابية لتعزيز الابتكار في التكنولوجيا المالية.

وقال مدير عام هيئة سوق رأس المال براق النابلسي إن الهيئة تبنت في استراتيجيتها نهج تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، معربا عن سعادته لمنح اول رسالة عدم ممانعة كنتاج لإطلاق منصة ابتكر الرقابية التي تم اطلاقها قبل شهر، والتي تهدف الى تعزيز التواصل مع المبتكرين وتقديم النصح والمشورة الرقابية لهم، وصولاً الى تنظيم أفكارهم ومنحهم عدم ممانعة، عقب تقديم التوجيه والإرشاد الرقابي لها.

وأشار النابلسي إلى أن رسالة عدم الممانعة المشروطة للدخول في رحلة التنفيذ التجريبي للتطبيق وضمن ضوابط محددة.

ويهدف تطبيق "مسلك" الى تتبع وضبط سلوك قيادة السائقين استناداً الى الذكاء الصناعي، ومن ثم يعمل على تطوير نظام تقييمي لسلوك السائقين في القيادة، حيث يخدم التطبيق شركات التأمين في تطبيق دقيق للمخاطر المرتبطة بسلوك السائقين المؤمن عليهم، بما يمكنها من تقييم وإدارة المخاطر التأمينية المرتبطة بالمؤمن عليهم، وبالمقابل إمكانية توفير أنظمة تشجيعية للسائق المنضبط في القيادة

من جهته، عبر مدير عام شركة "نافياتكس" لتكنولوجيا المعلومات المطورة لتطبيق مسلك حمزة غوشة، عن تقديره لجهود هيئة سوق رأس المال في توجيه وإرشاد الرياديين وتوفير البيئة المساندة لأفكار المشاريع الريادية في مجال التكنولوجيا المالية.

وأكد غوشة إلى أن الهيئة وطواقمها وفرت الأدوات الرقابية التي تواكب سرعة الابتكارات المطروحة عبر منصة ابتكر التي أطلقت في وقت سابق هذا العام.

وقال غوشة إن حصول تطبيق "مسلك" على رسالة عدم الممانعة والدخول في المرحلة التجريبية "خير دليل على جهود الهيئة في تعزيز التكنولوجيا المالية، ويأمل بأن تشكّل بطاقة دعوة للشباب الفلسطيني للإقدام على استغلال منصة "ابتكر" لتقديم أفكارهم".

كانت هيئة سوق رأس المال أطلقت منصة "ابتكر" لاستقبال أفكار المشاريع الريادية في مجال التكنولوجيا في القطاعات المالية غير المصرفية، والتي تقدم الدعم الفني والإرشادي للأفكار الريادية بما ينسجم مع الإطار الرقابي، ويحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في فلسطين.

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة الى هذه النشرة كالتالي:
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،
نشرة سوق رأس المال الفلسطيني، العدد الثاني عشر
الربع الثاني للعام 2021 .

جميع المراسلات توجه الى:

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: 2946946 02 097+
فاكس: 2946947 02 097+
الموقع الالكتروني www.pcma.ps
البريد الالكتروني info@pcma.ps

@palestineCMA
العلاقات العامة والدولية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
www.pcma.ps